لقد كان هذا القرار ، في جوهره وفي مراميه ، حصيلة مواقف الاطراف المتناقضة ، فهو من جهة قد نص على مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ، وترك المجال من جهة اخرى لاسرائيل وامريكا للتهرب من تنفيذ مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة عن طريق اللعب بتفسير النص الانكليزي للقرار والتشبث بعبارة « الانسحاب من أراض » لا من الاراضي كما ورد في النص الفرنسي . وذلك على الرغم من ان القرار قد نص في بنوده الاربعة على اعطاء الضمانات الكافية لاسرائيل ، لقاء الانسحاب ، وهي تعهد الاطراف بانهاء حالة الحرب ، واحترام وحدة أراضي دول المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها(٥).

على الرغم من التفاؤل الذي ساد الاوساط الدولية لدى صدور هذا القرار ، فان محاولات اسرائيل وأمريكا لتعطيله ، وتفسيره تفسيرا يضمن مطامع اسرائيل التوسعية، قد أظهرت منذ البدء عزم اسرائيل على افراغه من محتوياته الرئيسية الهادفة الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ومضيها قدما في تنفيذ سياستها التوسعية على أساس خلق الامر الواقع ، متحدية كعادتها قرارات الأمم المتحدة والرأي العام الدولي . وان اجراءات اسرائيل في الاراضي المحتلة تمهيدا لسياسة الضم والالحاق ، واقامتها المستوطنات العسكرية في انحاء الأراضي المحتلة كافة ، وتصريحات حكامها ، أصبحت دليلا قاطعا ، لا مجال للشك فيه مع مرور الوقت ، على رفضها تطبيق احكام هذا القرار ، رفضا واضحا وملموسا .

وفي هذا الشأن ، ذكر أشكول رئيس وزراء اسرائيل في الكنيست في ١٩٦٨/١١/٥ ما يلي : « اننا عندما نقول ان نهر الاردن يعتبر حدودا آمنة لاسرائيل ، نعني بذلك اننا ، بعد عقد اتفاقية سلام ، لن نسمح لاية قوات أجنبية بعبور تلك الحدود حتى بعد توقيع اتفاقية صلح ، وان اسرائيل لن توافق على بقاء قوات اردنية او عربية او اي جيش آخر في الضفة الغربية للاردن في أية تسوية نهائية » .

كما صرح هو نفسه لمجلة نيوزويك الامريكية في عددها الصادر في ١٩٦٩/٢/٩ ما يلي: « بالنسبة لمرتفعات الجولان فاننا بكل بساطة لن نتخلى عنها ابدا . وهذا يسري ايضا بالنسبة الى القدس » .

وقالت « غولدا مائير »، رئيسة وزراء اسرائيل في حديث لها لوكالة رويتر في ١١/٢٤/ ١٩٦٩ « ان هناك أراض عربية لن يزول عنها الاحتلال الاسرائيلي أبدا ، ولن يرتفع علم أردني على القدس مرة اخرى ، وهناك اراض أخرى ، لا يمكننا اعادتها لاسباب تتعلق بأمننا » .

كما قال « يجآل آلون » نائب رئيسة الوزراء في هذا الصدد « ان امتناع الحكومة عن تخطيط الخريطة المقبلة للحدود لا يعني الامتناع عن خلق الحقائق الواقعة عن طريق اقامة القرى العسكرية والاستيطانية على الحدود الامامية التي نود الوقوف فيها ضمن الحدود الآمنة المقبلة »(٦).

وقال « موشيه دايان » وزير الدفاع الاسرائيلي : « انه ليس سرا ان اسرائيل تعتبر مرتفعات الجولان منطقة استيطان دائم لليهود ، ولا نرى حلا لمضائق تيران سوى وجود القوات الاسرائيلية هناك . وفيما يتعلق بالضفة الغربية ، عدا القدس ، فليست المسألة مسألة تعديلات طفيفة في الحدود كما في اللطرون مثلا »(٧).

ولما كانت الجمهورية العربية السورية تستلهم موقفها المبدئي من مقررات المؤتمرات القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، التي تؤكد على تحرير جميع الاراضي العربية المحتلة ، وعلى اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فقد رأت في مواقف